أسباب منازعات الحدود وطرق فضها

د. كيك دينق بوث

السلطة القضائية
دورة جنوب السودان

الملخص

تناولت الدراسة أسباب منازعات الحدود وطرق فضها.حيث تعد نزاعات الحدود الدولية من أدق النزاعات الدولية وأخطرها على السلم والأمن الدوليين وذلك نتيجة للأهمية الخاصة التي تمثلها الحدود لكل من الدول إذ تحدد تلك الحدود النطاق الإقليمي لكافة الدول ومن ثم تحدد إطار سيادتها الداخلية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن ازدياد نزاعات الحدود بين الدول نتيجة لعدم إجراء عمليات التخطيط والترسيم للحدود الأمر الذي أدى إلى توتّر الأوضاع وتأزمها بين دول المنطقة، وكادت أن تؤدي المنازعات بين بعض دول المنطقة إلى الحرب مما تطلب ضرورة تسوية المنازعات بصورة سلمية. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المنازعات الدولية. والوقوف على بيان مفهوم وتطور التحكيم .ودراسة دور الطرق القضائية في تسوية المنازعات الدولية بصورة عامة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي وكذلك المنهج الوصفي وأيضاً المنهج التحليلي لتحليل الوقائع والأحداث. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها النزاعات الحدودية المسلحة، توصل إلى نتائج كارثية مما يجعل اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاع أمرا مطلوبا للمحافظة على السلم والأمن في الدولتين. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة إنهاء المشكلات بين الدول المتجاورة وعدم تصعيدها أو تأجيلها للمستقبل لطبيعة الظروف المحلية والاقليمية التي يمر بها العالم.

Abstract

The study deals with the causes of border disputes and methods of resolving them. Where international border disputes are considered one of the most delicate international conflicts and the most dangerous to international peace and security ، as a result of the special importance that borders represent for each country ، as those borders determine the territorial scope of all countries and then define the framework of their internal sovereignty. The problem of the study is that the increase in border disputes between countries as a result of Conducting planning and border demarcation processes ، which led to tension and crisis among the countries of the region and nearly led to conflicts between some countries of the region to war ، which calls for the need to settle

disputes peacefully. The study aimed to identify the concept of international disputes. And to study the definition of the concept and development of arbitration ، and study the role of judicial methods in settling international disputes in general. The study followed the historical method as well as the descriptive method ، as well as the analytical method for analyzing facts and events. The study reached a number of results ، the most important of which is the armed border conflicts. It reached disastrous results ، which makes resorting to peaceful means to resolve the conflict a requirement to maintain peace and security in the two countries. The study recommended several recommendations ، including the necessity of ending the problems between neighboring countries and not escalating them or postponing them for the future due to the nature of the local and regional conditions that the world is going through

مقدمـــة:

تعددت المنازعات بين بني الإنسان وتنوعت مصادرها وأسبابها وأهدافها واختلفت صورها وأشكالها حسب الزمان والمكان، فجاءت الرسالات السماوية ونشأت التقاليد والأعراف والقوانين والأنظمة لتضع الحلول أو التسويات أو القواعد أو الأسس أو الطرق للوصول لتلك الحلول أو التسويات التي تعمل على إنهاء المنازعات بصورة عادلة أو ملائمة أو مقبولة بين أطراف النزاع، ومن تلك المنازعات في العصر الحاضر منازعات الحدود الدولية ومن تلك الطرق لحل هذه المنازعات طريق المفاوضات الدولية.

نظرا لأهمية الحدود في حياة الدول ظهرت المنازعات الدولية على الحدود وتعددت أسباب هذه المنازعات فهناك الأسباب التقليدية المعروفة لمنازعات الحدود الدولية، وهي تلك التي ترجع إلى دوافع اقتصادية أو أمنية أو سياسية أو اجتماعية والتي لا تزال قائمة حتى عصرنا الحاضر، وهناك الأسباب القانونية الحديثة وهي تلك الأسباب المتعلقة بعملية تعيين الحدود أو بعملية تخطيطها.

تعريف الحدود لغة واصطلاحاً

الحدود جمع حد، وتعريف الحد في اللغة « الحد هو النصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر . وفلان حد يد فلان إذا كانت أرضه إلى جانب أرضه [1] .

وهناك تعريف آخر للحدود في اللغة وهو « الحد هو الحاجز بين شيئين ومنتهى الشيء حده وتميز الشيء عن الشيء « أي أن الحد هو الفاصل أو الحاجز بين شيئين لمنع اختلاطهما أو لئلا يبغي أحدهما على الآخر[2] .

نشأة الحدود الدولية :

لم تعرف الحضارات القديمة مفهوم الحدود، وتعتبر معاهدة فردان nudreV الموقعة عام348 م ومعاهدة مرسين nisreM الموقعة عام 078 م، من أولى المعاهدات التي اهتمت بهذا المفهوم.

على أن الحدود التي تعرف حالياً ليست دائماً طبيعية، بل هي حدود، دخلت في تكوينها عوامل تاريخية ذات منشأ سياسي، ولا تبتعد التقسيمات الاستعمارية عن تقرير حدود الكثير من الدول، فتقسيم سايكس بيكو لبلاد الشام في بداية القرن العشرين جعل من هذه المنطقة خمس دول: سورية، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، ولا تعرف حدود هذه الدول إلا على الخرائط.[3]

على أن تحديد الإقليم بحدود واضحة لم يعن عملية اعتراف الأمم المتحدة «بالكيان الصهيوني» في قرار جمعيتها العامة رقم 372 تاريخ 9491/5/11 القاضي بقبوله عضواً فيها، فقد تمت الإشارة فقط إلى ضرورة مراعاة أحكام القرار 181 تاريخ 7491/11/92، القاضي بتقسيم فلسطين، مما يدل مرة أخرى على تدخل السياسة في تكييف معطيات قانونية، يعدها أرباب القانون الدولي من أبجدياته، وخاصة فيما يتعلق بأركان تكوين الدولة.[4]

وتعد معاهدات الصلح من أهم الوسائل التي عرفها التاريخ المعاصر لتحديد الحدود الدولية، فمعاهدة فرساي لعام 9191 التي جاءت عقب الحرب العالمية الأولى، ومعاهدات السلم التي عقدت في 7491/2/51، عقب الحرب العالمية الثانية، ساعدت كثيراً على رسم أو إعادة رسم حدود الكثير من دول أوربا الشرقية والغربية.

مفهوم الحدود في القانون

المفهوم القانوني للحدود باعتباره خطاً يعين نطاق سيادة الدولة ويفصل إقليم الدولة عن غيره من الأقاليم[1]. هذا المفهوم القانوني الحديث للحدود يختلف عن المفهوم القانوني للحدود في العصر القديم الذي كان عبارة عن مناطق تفصل بين الجماعات وتمثل خطوط دفاع للجماعة تمنع عنها الاعتداءات الخارجية وليس مجرد خطوط فاصلة، فهذا المفهوم يتطور بتطور الجماعة، إذ يعد استجابة للواقع الحضاري للجماعة بكل مكوناته التاريخية والسياسية والاجتماعية والجغرافية .

والحدود كانت في العصر القديم تخضع للقانون الداخلي فقط، إذ كان يجري تعيينها وتحديدها من جانب واحد وبطريقة تحكمية، أما في العصر الحديث فيتم وضع الحدود وتخطيطها بالاتفاق بين الدول المعنية بواسطة الاتفاقات والمعاهدات الدولية أو بموجب قرارات التحكيم أو أحكام القضاء الدولي[6].

طرق ترسيم الحدود وفق القانون الدولي

عرف القانون الدولي ثلاثة طرق لتعيين الحدود:

- تعيين الحدود بصورة منفردة: تحدد دولة ما حدودها بفصل إقليمها عن المجال الدولي،

وهذا ما تقوم به الدول عادة فيما يتعلق بحدودها البحرية، وإن كان التعاقد الدولي يحل شيئاً فشيئاً محل التصرف بإرادة منفردة.

- التعيين الاتفاقي للحدود: تقوم دول متجاورة بعقد اتفاقات ترسم حدودها، بصورة تنهي معها غالباً نزاعات على أقاليم معينة.[7]
- تعيين الحدود بطريقة قضائية أو عن طريق التحكيم الدولي: وذلك عند فشل المفاوضات بين الدول للتوصل إلى اتفاق ترسيم وديّ (توصلت ليبيا وتشاد إلى اتفاق حول الحدود بينهما في 4991/4/51، عقب الحكم الصادر في 4991/4/4 عن محكمة العدل الدولية في الخلاف بين الدولتين بهذا الشأن.
- الأخذ بالحدود التاريخية القديمة: وهذا ما حصل عند انفصال السويد عن النروج عام 5091، بعد انفصام عرى الاتحاد الحقيقي الذي كان قائماً بينهما، وفي بعض الأحيان تحتفظ الدول الحديثة الولادة بالحدود الداخلية القديمة، كما حصل عند انفصال دول أمريكا اللاتينية إلى مجموعة من الدول.[8]
- قد تختار بعض الأقاليم حدوداً مصطنعة جديدة تفصل بينها، وهي خطوط وهمية، ويكون ذلك إما عن طريق إحداثيات فلكية وفق خطوط العرض والطول، وإما عن طريق إحداثيات هندسية تتكون من خط مستقيم يصل بين نقطتين أو من قوس دائرة.
- اختيار حدود طبيعية جغرافية: ومن فوائد هذه الطريقة أنها أكثر الطرق وضوحاً وأقلها إثارة للاعتراضات بين الدول، وهي تعتمد فيما يتعلق بالمناطق الجبلية على رسم خط فاصل يصل بين قمم سلسلة من الجبال، ويدعى هذا الخط بخط القمم.[9]

الأسباب السياسية لمنازعات الحدود

لقد تعددت أسباب المنازعات الحدودية الدولية حيث أصبحت أحد اهتمامات القانون الدولي، وقد تميزت هذه المنازعات عن غيرها من المنازعات الأخرى، بأنها تتعلق بمبدأ سيادة الدولة على إقليمها سواء كبر هذا الاقليم أم صغر، وما يترتب لهذه الدولة على هذا الإقليم من حقوق أو يعود إليها بالنفع المادي أو المعنوي. وقد صنفت أسباب المنازعات الحدودية الدولية من خلال دراسة فقهاء القانون الدولي لها إلى الأسباب التالية:

1- الأسباب القانونية:

في جميع المعاهدات سواء كانت منها حدودية أو غيرها يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الأسس الصحيحة التي تحقق صحة إبرامها، كالمعلومات الدقيقة، والعبارات الصريحة والواضحة، وأن تستكمل الإجراءات القانونية لإبرامها سواء كانت السابقة منها أو اللاحقة لها وفق ما أقرته معاهدة فيينا لقانون المعاهدات[10]

وقد يؤدي عدم الوضوح في تفسير نصوص المعاهدة إذا كانت حدودية مثلاً إلى تفسير إحدى الدول المتنازعة لنص الاتفاقية بشكل مغاير لما تفسره الدولة الثانية. كما جاء في اتفاقية عام 3191 بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول تعيين الحدود العراقية- الكويتية،

الذي تم فيه اعتبار « وادي الباطن « الذي يتراوح عرضه ما بين ميلين وثمانية أميال حداً فاصلاً بين البلدين، ولكن الجانبين قد اختلفا في تفسير هذا النص ما إذا كان خط الحدود يسير إلى جانب الوادي الأيمن أو في الجانب الأيسر أو منتصف الوادي[11]

كذلك الخلاف الذي نشأ بين الهند والصين حول الحدود، حيث اختلفا في تفسير مفهوم « خط تقسيم المياه « نظرا لوقوع الحدود في منطقة جبلية وعرة، وأنهار تقطع هذه السلاسل الجلية. لذلك اختلفا في تحديد خط تقسيم المياه بينهما[12]

ومن الأسباب القانونية الأخرى هي عدم اعتراف أحد طرفي النزاع بشرعية الاتفاقية، وحجته في ذلك تستند إلى عدم استيفاء الإجراءات الدستورية والقانونية للمصادقة عليها في دولته، ومثال ذلك عدم اعتراف العراق بمعاهدة الحماية التي وقعها شيخ مبارك مع الحكومة البريطانية عام 9981 بدعوى عدم أحقيته في ذلك لكونه كان تابعاً للدولة العثمانية [13]

الأسباب الاجتماعية

إن للنظم الاجتماعية والعادات والتقاليد تأثير كبير على السكان الذين يقطنون في المناطق الحدودية، فتشابه العادات والتقاليد يؤدي إلى التوافق والائتلاف بين الشعوب المتجاورة خاصة إذا كانوا يتكلمون لغة واحدة أما اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية يؤدي إلى التنافر والفرقة بينهم مما قد يترتب معه إثارة المشاكل الحدودية .

ومن الجدير بالذكر أن وزير الخارجية اليمني عند حديثه عن النزاع الحدودي اليمني جعل هذا العامل من العوامل الرئيسية للنزاع حيث قال : « القبائل لا يعرفوا ما هي الحدود وخاصة إذا كانت القبائل لها امتدادات على جانبي الحدود قد يأتي الخط ليخرج قرية سكانها يمنيين إلى الجانب السعودي ويحدث العكس في مكان آخر فكان الاتفاق أنه يمكن أن يزحزح الخد لكي تعود هذه القرية اليمنية إلى الأراضي اليمنية والسعودية إلى الأراضي السعودية [14]

وجدير بالذكر إن الدين يعد عاملا مهماً في توثيق الروابط بين المشتركين في دين واحد، فاتحاد الدين والمذهب يؤدي إلى زيادة الألفة أما اختلاف الدين والمذهب في الدول المتجاورة قد يكون مصدرا للمشاكل الحدودية مثل حالة اختلاف المذاهب بين العراق وإيران والدين لم يكن عاملا في التقسيمات الحدودية ماعدا في حالة واحدة هي حالة تقسيم شبه الجزيرة الهندية إلى الهند وباكستان [15].

الأسباب الاقتصادية

يلعب الحد الحدودي المتنازع عليه دورا كبيرا في تنازع الدول المتجاورة، وقد يتخذ هذا النزاع اسبابا عدة منها جغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو عسكرية وغيرها.

فالسبب الجغرافي مثلا سببه عدم كفاية المعلومات عن الطبيعة الجغرافية الدقيقة لمنطقة الحد المتنازع عليه والذي يؤدي بالتالي إلى نشوب نزاع بين الدول المتجاورة لإدعاء كلا منهما بأحقية ملكية هذه المنطقة. لكن مع التطور الحديث في رسم الخرائط ودقة

المعلومات الجغرافية نتيجة للتقدم في فن المسح الطبوغرافي، أصبحت للخرائط أهمية كبيرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر (3). ومع ذلك تبقى طبيعة المنطقة الحدودية من الناحية الجغرافية لها أهمية في اثارة المنازعات الدولية خاصة إذا ارتبطت المنطقة المتنازع عليها بأهمية اقتصادية أو عسكرية أو غيرها من الأسباب المختلفة.

فالسبب الاقتصادي يلعب دورا مؤثرا اذا وجدت في المنطقة المختلف عليها موارد طبيعية، وقد سبب هذا العامل نتيجة لذلك نزاعات بين الدول المتجاورة سعيا للسيطرة على هذه الموارد. فحقل الرميلة النفطي العراقي الذي يدخل ضمن الحدود الكويتية هو جزء من النزاع العراقي – الكويتي في عام 0991 [16]

نماذج في حل المنازعات الحدودية

النزاع بين موريتانيا والسنغال

أحيت الأزمة الناشبة بين موريتانيا والسنغال حول مياه النهر الفاصل بينهما جروحاً لم تكن اندملت بعد، لكنها فوق ذلك، اعادت إلى الواجهة طبيعة العلاقات المعقدة القائمة على التعاون الوثيق احياناً والصراع المكتوم اكثر الأحيان.

ونشبت الأزمة الحالية بسبب قيام السنغال بشق قنوات الهدف منها جر مياه نهر السنغال إلى أحواض جافة في الأرض السنغالية من أجل اقامة مشاريع زراعية. وتقول الحكومة الموريتانية ان هذا المشروع يسبب أضراراً لمشاريعها الزراعية على الضفة اليمنى للنهر، كما يعتبر خرقاً للنصوص المنظمة لتسيير النهر، والاتفاقات السابقة، فيما تقول السنغال ان من حقها تنفيذ مشاريع في أراضيها كما يفعل الآخرون.

وهناك عوامل ربط قوية بين هذين البلدين حكمت عليهما بالتفاهم على الرغم من وجود عوامل اخرى تشجع الخلاف. وعوامل الربط هي الموقع الجغرافي، والعلاقات التاريخية الثقافية والروحية خصوصاً، والانتماء إلى «المجموعة الفرنسية" والمصالح الاقتصادية.

ولا يفصل بين البلدين إلا نهر السنغال الذي يسميه الموريتانيون في أوقات الأزمات «نهر صنهاجة». وهو بحكم الحاجة إلى مياهه وأراضيه الخصبة عامل ربط وتنسيق. وهذا ما تم بانشاء «منظمة استغلال نهر السنغال» التي تضم موريتانيا والسنغال ومالي، وتتولى تسيير مياه النهر، وتنفذ مشاريع مشتركة للطاقة فيه.

ولموريتانيا والسنغال علاقات تاريخية مهمة. ويعود الفضل في نشر الإسلام والطرق الصوفية في السنغال إلى العرب الموريتانيين. وخلال الفترة الاستعمارية حكم الفرنسيون موريتانيا انطلاقاً من مدينة سانت لويس السنغالية.

ولدى رحيل الفرنسيين بقي البلدان مرتبطين في ما عرف بالمجموعة "الافريقية الملغاشية» ومجموعة «غرب افريقيا»، وهما مجموعتان تقومان اساساً على الحفاظ على اللغة الفرنسية في المستعمرات السابقة، إضافة إلى الطابع الاقتصادي للمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا التي انسحبت منها موريتانيا قبل اشهر.

وقبل العام 9891 كان الموريتانيون يحتلون المرتبة الثانية بعد اللبنانيين في السيطرة على التجارة في السنغال. وكانت لهم السيطرة الكاملة على المحلات التجارية المتوسطة والصغيرة. ومنذ استقلال موريتانيا العام 0691 انفتحت الابواب امام السنغاليين للعمل في مناجم الحديد والذهب. لكن ايضاً في الإدارة والتعليم. وتجنس عشرات الآلاف منهم ما أعطى زخماً عددياً للأقلية الإفريقية الموريتانية، وسمح للسنغال بالتلويح، كلما دعت الحاجة، بورقة الموريتانيين السود. ومن هنا تبدأ عوامل الفصل بين البلدين. فالأزمة الحالية ليست إلا حلقة في سلسلة طويلة من الأزمات الخطرة حيناً والسريعة الخفيفة أحياناً أخرى. وهي الأزمات التي دارت دائماً حول نهر السنغال وسكان الضفة الموريتانية منه.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين الرجلين اللذين تسلما من فرنسا إدارة بلديهما العام 0691، وهما الرئيسان السابقان الموريتاني المختار ولد داده. والسـنغالي ليوبولدسينغور كانت جيدة، فإن أزمات كانت تنشب دائماً حينما يحاول سينغور تصدير فكرة «الزنوجة» العزيزة عليه إلى الضفة الموريتانية من النهر. ولوحت السنغال على الدوام باستخدام ورقة الموريتانيين السود، واستخدمتها أحياناً. وكل ذلك للضغط على موريتانيا من أجل مصالح معينة أو بالتفاهم مع فرنسا التي كانت تتخذ من «حق السود في رفض العربية» وسيلة للدفاع عن اللغة الفرنسية في موريتانيا. ومع كل إصلاح تربوي يعطي العربية مكانة جديدة كانت احتجاجات الموريتانيين السود والمتجنسين السـنغاليين ترتفع، فيما تطلق السنغال تحذيرات من أنها لن تقبل الإساءة إلى «الأفارقة الموريتـانيين".

لكن أخطر الأزمات هي التي نشبت العام 9891 بعد مواجهات بسيطة بين مربي ماشية موريتانيين سود ومزارعين سنغاليين. وبالرغم من أن المواجهات كانت بين السود من الطرفين فإن السنغاليين هجموا على الجالية العربية الموريتانية في السنغال. فيما شنت وسائل الإعلام السنغالية حملة شرسة ضد «العنصريين الموريتانيين البيض»، ولعب الرئيس السنغالي الحالي عبدالله واد، الذي كان في المعارضة حينذاك، دوراً كبيراً في إشعال الفتنة من خلال تصريحاته التحريضية الملتهبة ومقالات صحيفة حزبه «صوبي». وهزت أحداث 9891 العلاقات بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الطرفين، إذ تعرضت جاليتا البلدين في كل منهما لمذابح بشعة تجاوز ضحاياها مئتي ألف شخص. وفقد الموريتانيون كل ممتلكاتهم في السنغال. كما طرد كل المتجنسين السنغاليين وهرب عشرات الآلاف من الموريتانيين السود الذين أصيبوا بالذعر بعدما تحولت الأزمة من صراع بين بلدين إلى صراع عرقي موريتاني.

ولم يغب النهر عن هذه الأحداث، فقد طالبت السنغال بأراض موريتانية تقع على الضفة اليمنى. وعلى الرغم من أن النظامين الموريتاني والسنغالي توصلا إلى حل سكتت بموجبه موريتانيا عن المطالبة بتعويض الموريتانيين عن ممتلكاتهم، والتزمت السنغال التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لموريتانيا والامتناع عن المطالبة بأراض موريتانية، فإن عودة العلاقات، ودخول السنغاليين من دون عراقيل للعمل في موريتانيا، وفتح الباب أمام الموريتانيين لفتح متاجر جديدة في السنغال، لم تنس الطرفين بعد جروح الاعوام 9891 – 1991. وهذا ما يفسر الهروب السريع للموريتانيين من السنغال وهروب السنغاليين من

موريتانيا مع انفجار الأزمة الجديدة. وساعدت سلطات البلدين وشجعت هذا الرحيل لمنع تكرار تلك الأحداث الأليمة.

الخـــاتمة

النزاعات الحدود الدولية من أدق النزاعات الدولية وأخطرها على السلم والأمن الدوليين وذلك نتيجة للأهمية الخاصة التي تمثلها الحدود لكل من الدول إذ تحدد تلك الحدود النطاق الإقليمي لكافة الدول ومن ثم تحدد إطار سيادتها الداخلية فمثل هذه الأمور تحتاج للدراسة والبحث المتواصل خاصة وأن العالم قد رفض الحرب كوسيلة غير مشروعة لفض المنازعات الدولية واتجه إلى التأكيد على مبدأ التسوية السلمية لفض المنازعات الدولية؛ وتعتبر الحدود الدولية عنصراً رئيسياً من معطيات الأمن القومي لكل الدول فليس من المتصور أن تُفصل سيادة الدولة عن حدودها واستقلال أي دولة لا يتحقق بغير صيانة هذه الحدود ضد العدوان.

النتائج:

1. النزاعات الحدودية المسلحة توصل إلى نتائج كارثية مما يجعل اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاع أمراً مطلوباً للمحافظة على السلم والأمن في الدولتين.
2. للمفاوضات الدور المهم دائماً في حل النزاعات القائمة وتقريب وجهات النظر بين الدول المتنازعة
3. المثلث واجه استغلال سياسي خاطئ من الأطراف المحلية و في السودان مما ورث مشكلات أكبر مما تواجدت عام 8591.
4. إلى الآن تظل حلايب بعيدة عن الاهتمام الكافي و يظل الوضع و السيادة هناك مهددان حسب تطورات المشهد .

التوصيات:

1. أوصي بضرورة حل النزاعات الدولية بإحدى الوسائل السلمية .
2. من الأهمية بمكان إتاحة المجال بصورة أوسع للمنظمات الإقليمية لحل النزاعات الدولية، وتوفير الإمكانات التي تمكنها من أداء دورها في حل النزاعات.
3. بات من الضروري إنهاء المشكلات بين الدول المتجاورة وعدم تصعيدها أو تأجيلها للمستقبل لطبيعة الظروف المحلية والاقليمية التي يمر بها العالم

المصادر والمراجع

(1) سان العرب، لابن منظور.ج3، ص 214
(2) القاموس المحيط ، للفيروز أبادي .ج2، ص 125
(3) سيفرين روجومامو، العولمة ومستقبل أفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة بحوث أفريقية، 2002 م، ص 87
(4) مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، الدولة: الديمقراطية والأمن في أفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، يناير 2003 م، ص 29
(5) جابر إبراهيم الراوي _الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية .
(6) زهوة علي أبي بكر السقاف _ مبدأ ثبات الحدود ونهائيتها والحدود اليمنية السعودية .
(7) محمد طلعت الغنيمي _ الوسيط في قانون السلام .
(8) زهوة علي أبي بكر السقاف _ مبدأ ثبات الحدود ونهائيتها والحدود اليمنية السعودية .
(9) حمدي عبدالرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: سلسلة الكتب الدراسية، 2002 م، ص 97
(10) عبدالرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996 م، ص 158
(11) د. ودودة بدران، دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية ـ مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ضمن د. نادية محمود مصطفي (وآخرون)، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)
(12) حسن نافعة (وآخرون)، مقدمة في علم السياسة ـ الجزء الثاني: الدولة والعلاقات الدولية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001) ص 129
(13) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ـ النظرية والواقع، (أسيوط، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2001)، ص 91
(14) أبرام المعاهدات، العطية، د. عصام، القانون الدولي، المكتبة الوطنية، بغداد، 2010، ص114-129
(15) النجار، د. مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، 1975، ص14
(16) عبد الوهاب عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، « بدون سنة طبع « ،ص421
(17) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961، ص10
(18) قناة العربية _ برنامج وثائقي بعنوان « عبدالله «
(19) زهوة أبي بكر _ المرجع السابق ص15
(20) الراوي، د. جابر ابراهيم، مشكلات الحدود العراقية الايرانية والنزاع المسلح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989 ص97
(21) د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية،القاهرة، 2007،ص968.
(22) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق .
(23) ميثاق الأمم المتحدة في حل المنازعات حلا سلميا.
(24) أنظر علي صادق أبوهيف (القانون الدولي العام)، ص 342.
(25) مجلة الشئون الأفريقية، المجلد الثالث،العدد التاسع ،2015
(26) (مجلة شئون الأفريقية، المجلد الثالث،العدد التاسع ،2015

المراجع

(1) لسان العرب، لابن منظور. ج3، ص214.
(2) القاموس المحيط، للفيروز أبادي. ج2، ص125.
(3) سيفرين روجومامو، العولمة ومستقبل أفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة بحوث أفريقية، 2002م، ص87.
(4) مختار المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، الدولة: الديمقراطية والأمن في أفريقيان جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، يناير 2003م، ص29.
(5) جابر إبراهيم الراوي- الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية.
(6) زهوة علي أبي بكر السقاف- مبدأ ثبات الحدود ونهائيتها والحدود اليمنية السعودية.
(7) حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: سلسلة الكتب الدراسية، 2002م، ص97.
(8) عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996م، ص158.
(9) د. ودودة بدران، دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية- مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ضمنن د. نادية محمود مصطفى (وآخرون)، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).
(10) أبرام المعاهدات، العطية، د. عصام، القانون الدولي، المكتبة الوطنية، بغداد، 129-201014.
(11) النجار، د. مصطفى عبد القادر، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، 1975، ص14.
(12) عبد الوهاب عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، «بدون سنة طبع»، ص421.
(13) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1961، ص10.
(14) قناة العربية- برنامج وثائقي بعنوان «عبد الله».
(15) زهوة أبي بكر- المرجع السابق ص15.
(16) الراوي، د. جابر إبراهيم، مشكلات الحدود العراقية الإيرانية والنزاع المسلح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م، ص97.
(17) د.صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص968.
(18) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق.